

مذكرة دعوى ثانية

(اخطار)

صادرة من محكمة حقوق صلح اربد

الى حين عوده بجري جندي ممرح رقم ١٠٣٦٦٩ ومجهول محل الإقامة .

يقتضي حضورك محكمة حقوق صلح اربد يوم السبت الواقع ١٩٧٥/٣/٢٢ الساعة ٨ صباحاً للنظر في الدعوى التي أقامها عليك النائب العام بالإضافة لوظيفته .
فاذا لم تحضر ولم ترسل وكلاءك فان الحكم الذي سيصدر في الدعوى يعتبر بمثابة الوجاهي .

مذكرات جلب

يقتضي حضور الاشخاص التالية امامهم في الوقت المبين لرؤية الدعاوى القائمة عليهم وان لم يحضروا تجري عليهم الاحكام الخاصة في قانون اصول المحاكمات الجزائية .

الاسم	المحكمة	التاريخ	الساعة	نوع الجرم
اسامه قطان سنتر	صلح عمان	٩٧٥/٣/١٧	٨ صباحاً	هون
هاشم نمر احمد	"	"	"	"
سراد القناخري	"	"	"	"
عزام محمد عمر	"	٩٧٥/٣/١٨	"	"
محمد خليل عمرو	"	"	"	"
عواد ماضي حداد	"	"	"	"
سليط مري السلايطه	"	"	"	"
محمد مصطفى ابو نادي	"	"	"	"
توفيق حسن عبد الفتاح الجزرة	"	٩٧٥/٣/١٦	"	خاتلة حصة
زياد محمد عمر حجاج	"	٩٧٥/٣/٢٢	"	شيك بدون رصيد
خضره محمود عثمان	"	٩٧٥/٣/٢٢	"	مشاجرة
يوسف جراد	"	٩٧٥/٣/٢٣	"	التسبب بالابلاء
سعدني جمعه الشيخ المنري	"	٩٧٥/٣/٢٢	"	الابلاء
حازم كامل غيث	"	٩٧٥/٣/٢٧	"	السرقة
ابراهيم احمد شحاده القالوجي	"	٩٧٤/٣/٢٣	"	صحبة
علي طلال محمد	صلح اربد	٩٧٥/٣/٢٠	"	"
خليل رشيد يوسف	"	"	"	"
عوض مصطفى ابو ملال	"	"	"	زراعة
عبد السلام رجب السقريلي	امانة العاصمة	٩٧٥/٣/١٥	"	مسلن



الجمهورية الهاشمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاحد ٤ ربيع الاول سنة ١٣٩٥ هـ . الموافق ١٦ آذار سنة ١٩٧٥ م . العدد ٢٥٤٣

الفرص

صفحة	نظام	رقم	لنة	قانون
٤٨٧	قانون معدل لقانون بنك الاسكان	١٩٧٥	لنة (١٤)	١٩٧٥
٤٩٠	نظام الملاوات الفنية للجوارجين	١٩٧٥	لنة (٢٢)	١٩٧٥
٤٩٢	نظام التوقيض عن الرواحل	١٩٧٥	لنة (٢٣)	١٩٧٥
٤٩٥	نظام معدل لنظام الملاوات الفنية وعلاوات الاختصاص للمهندسين	١٩٧٥	لنة (٢٤)	١٩٧٥
٤٩٦	نظام معدل لنظام البن	١٩٧٥	لنة (٢٥)	١٩٧٥
٤٩٨	نظام علاوات موظفي الاداهة	١٩٧٥	لنة (٢٦)	١٩٧٥
٤٩٩	قرارات صادرة عن السديوان الخاص بتفسير القوانين			

هكذا من المجهول

نظام البنك المركزي

بمقتضى الفقرة (١) المادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٢/١٦

تصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الامة في أول اجتماع يعقد :-

قانون مؤقت رقم (١٤) لسنة ١٩٧٥

قانون معدل لقانون بنك الاسكان

مجموعه

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون بنك الاسكان لسنة ١٩٧٥) ويقرأ مع القانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد. ويعدل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تلغى المادة (٨) من القانون الاصيل ويستعاض عنها بما يلي :-

المادة ٨

رأس مال البنك المصروح به (١٢٠٠٠٠٠٠) اثنا عشر مليون دينار أردني مقسم الى اثني عشر مليون سهم القيمة الاسمية لكل منها دينار أردني واحد ، مصنفة كما يلي :-

أ - أسهم عادية : عددها مليون سهم تساهم بها مناصفة كل من الحكومة والبنك المركزي الأردني .
ب - أسهم ممتازة : عددها مليون سهم ت طرح للاكتتاب العام داخل المملكة وخارجها .
ج - أسهم خاصة : عددها عشرة ملايين سهم تساهم بها الهيئات والمؤسسات والأشخاص خارج المملكة وأية حكومة أخرى بخلاف حكومة المملكة الأردنية الهاشمية . وتحدد شروط الاكتتاب فيها بالاتفاق مع البنك طبقاً لاحكام المادة (٩) من هذا القانون .

المادة ٣ - تلغى المادة (٩) من القانون الاصيل ويستعاض عنها بما يلي :-

المادة ٩ - تصدر الاسهم الخاصة بقرار من المجلس بالشروط التي يتم الاتفاق عليها مع الجهة المكتبة ولا يجوز تعديل شروط الاكتتاب بأية أسهم خاصة الا بالاتفاق مع مالكيها .

المادة ٤ - تلغى المادة (١٠) من القانون الاصيل ويستعاض عنها بما يلي :-

المادة ١٠ - يجوز زيادة رأس المال المصروح به للبنك بزيادة عسدد الاسهم من أي صنف من الاصناف المبينة في المادة (٨) من هذا القانون . ويشترط في ذلك أن يصدر قرار الزيادة من مجلس الوزراء ينسأ على تنصيب من المجلس ، وأن تطبق على المساهمة في أي صنف من اصناف أسهم البنك التي تصدر بمقتضى احكام هذه المادة نفس الاحكام والشروط المتعلقة بذلك الصنف والمخصص عليها في هذا القانون .

المادة ٥ - تلغى المادة (٢٦) من القانون الاصيل ويستعاض عنها بما يلي :-

المادة ٢٦ - أ - مع مراعاة ما ورد في الفقرة (ج) من هذه المادة يتألف المجلس على الوجه التالي :-

١ - المدير العام	رئيساً
٢ - ممثل عن وزارة المالية	عضواً في المجلس
٣ - ممثل عن البنك المركزي الأردني	عضواً في المجلس
٤ - ممثل عن مؤسسة الاسكان	عضواً في المجلس
٥ - ممثلين اثنين عن حملة الاسهم الممتازة	عضوين في المجلس
٦ - ممثل عن البنوك المرخصة في المملكة	عضواً في المجلس
٧ - ممثلين عن حملة الاسهم الخاصة	أعضاء في المجلس

ب - يحدد المجلس في القرار الذي يصدره بقرول أية مساهمة خاصة عند ممثلي حملة هذه الاسهم في المجلس وشروط تمثيلهم وتعيينهم فيه .

ج - بالرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة يبقى لكل من بلغت مساهمته في البنك (١٠٪) فأكثر من قيمة الاسهم الممتازة أن يمين ممثلاً له في المجلس . ويسقط حقه في هذا التمييز اذا انخفضت مساهمته عن تلك النسبة في أي وقت من الاوقات . ويشترط في الشخص الذي يمين في المجلس بمقتضى احكام هذه الفقرة أن لا يكون له حق الاشتراك في انتخاب أعضاء المجلس الآخرين من حملة الاسهم الممتازة .

المادة ٦ - تعدل المادة (٢٧) من القانون الاصيل بحيث يعتبر ما ورد فيها فقرة (أ) ونصاف الفقرة التالية اليها :-
ب - يمين ممثلو حملة الاسهم الخاصة في المجلس من قبل الجهة التي تحتك تلك الاسهم ، وذلك وفقاً للشروط التي يتم الاتفاق عليها مع تلك الجهة ويصدر بها قرار من المجلس .

المادة ٧ - تعدل الفقرة (د) من المادة (٢٨) من القانون الاصيل بإضافة عبارة (والخاصة) بعد عبارة (حملة الاسهم العادية) الواردة فيها .

المادة ٨ - تعدل الفقرة (ب) من المادة (٣٢) من القانون الاصيل بإضافة عبارة (مرة واحدة في الشهر) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (مرة واحدة كل ثلاثة أشهر) .

المادة ٩ - تعدل المادة (٤٥) من القانون الاصيل بإضافة عبارة (او خاص) بعد عبارة (او ممتاز) الواردة فيها .

المادة ١٠ - تلغى الفقرة (ب) من المادة (٥٣) من القانون الاصيل ويستعاض عنها بما يلي :-

ب - تحدد حصة الاسهم الخاصة من ارباح البنك بقرار المجلس الذي يوافق فيه على المساهمة الخاصة بمقتضى احكام المادة (٩) من هذا القانون ولكل اصدار من تلك الاسهم حل حدة . ويشترط في ذلك ان لا يزيد الحد الادنى للمضموين في قرار المجلس لارباح حملة الاسهم الخاصة في اي اصدار لها عما تضمينه الحكومة من ارباح لحملة الاسهم الممتازة بمقتضى احكام هذا القانون .

هكذا من الأصيل

ج - إذا تبين في أية سنة من السنوات أن أرباح البنك المدة للتوزيع لا تكفي لدفع الحد الأدنى المضمون من الأرباح لحصة الأسهم الممتازة والمبين في الفقرة (أ) من هذه المادة ، فإن الحكومة تتلزم بتغطية ذلك النقص ودفع قيمته للبنك للتوزيع الأرباح على حصة الأسهم الممتازة ضمن الحد الأدنى المضمون لها . ولا يعتبر أي مبلغ تدفعه الحكومة بمقتضى أحكام هذه المادة ديناً على البنك .

1970/2/16

احیٰ بن برطلالی

وزير التربية والتعليم ... خالد الدالح حسن	وزير الثقافة والإعلام صلاح أبو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبحي امين عهرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير التنمية علي حسين عوده	وزير المواصلات احمد الشربكي	وزير المالية سالم مساعده	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سامي ايوب
وزير الداخلية ثروت التلهوني	وزير الاشغال العامة محمود الحوامه	وزير دولة للشؤون الخارجية ... عبد العزيز الحياط	وزير الزراعة مروان الحمود
وزير الاقتصاد الوطني رجائي العشري	وزير الداخلية والشؤون البلدية والقروية محمد صوب الزين	وزير المحكمة طلح اسعد القاضي	وزير دولة للزور رئاسة الوزراء ... واكان حنين الطراوة

هذا من الأصل

عن الحسين بن سعيد عن محمد بن الحسن بن الفضل عن أبيه

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٢/١٩

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٥

نظام العلاوات الفنية للجيولوجيين

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الملاوات الفنية الجيولوجيين لسنة ١٩٧٥) ويعمل به من تاريخ ١٩٧٥/٣/١ .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها في أدناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :-

تعني عبارة (رئيس الدائرة) الوزير المختص او رئيس المؤسسة او السلطة المختصة .

المعين في اية وظيفة مصنفة في اية وزارة او دائرة او مؤسسة او سلطة حكومية يتأمرس ويؤهل مهنة الجيولوجيا والحاصل على ترخيص بمزاولة مهنة الجيولوجيا بموجب قانون نقابة الجيولوجيين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ او اي تشريع آخر يحمل محله .

المادة ٣ - يمنح الجيولوجي علاوة مالية قدرها ٣٠٪ من راتبه الاساسي خلال السنتين الاولى والثانية من تاريخ تخرجه و ٥٠٪ من الراتب الاساسي خلال السنوات التالية الى ان يجري تحديد هذه النسبة من وقت لآخر من قبل رئيس الدائرة في ضوء كفاءة الجيولوجي ونتاجه .

المادة ٤ - يمنح لوزير لوجي المعين براتب شهري مقطوع او بعقد او بالاجور اليومية الملتصق عليها في المادة (٣) من هذا النظام على اساس مقدار الراتب الاساسي فيها او نصفه ويحدد الراتب الاساسي بعد الاستشارة برأي رئيس ديوان الموظفين وتزويده بالاوراق الثبوتية التي تثبت المؤهلات والخبرة . وفي حالة وقوع خلاف حول تحديد الراتب يحال الامر الى ديوان التشريع للبت فيه ويعتبر قراره نهائيا .

لادة هـ - لا يجوز الجمع بين العلاوة المقررة بموجب احكام هذا النظام واية علاوات اخرى باستثناء علاوات غلام المعيشة العالية والميدان والانتقال والسفر .

المادة ٦ - أ - لا يمنح الجيولوجي العلوة الفنية إذا سمح له بتعاطي الاعمال الجيولوجية في المؤسسات الخاصة بعد الدوام الرسمي :

ب - إذا مارس الجيولوجي الأعمال الجيولوجية التخصصية بدون موافقة الجهات المختصة تسرد منه جميع العلل التي كان قد استوفاهها خلال ممارسة الأعمال الجيولوجية ويكون عرضة للاجرامات التأديبية المنصوص عليها في نظام الخدمة المدنية المعمول بها .

١٩٧٥/٢/١٩

اختيرت لجان

وزير التربية والتعليم دوقان المنداري	وزير الثقل خالد الحاج حسن	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
وزير الصحة علي حسن عوده	وزير المرافقات احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب ركات	وزير المالية سليم مساعده	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
وزير الداخلية محمود الخواص	وزير الاشغال العامة محمود الخواص	وزير دولة للشؤون الخارجية عبد العزيز الخياط	وزير الاوقاف والشؤون والقضايا الاسلامية مروان الحمود	وزير الزراعة
وزير الاقتصاد الوطني رجائي المعشر	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة عبدل	وزير دولة للشؤون ورئاسة الوزراء راكاڤ عناد الجازي	

نظام التعويض عن الرواحل لسنة ١٩٧٥

بمقتضى المادة (١٤٤) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/٢/١٩٧٥

تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٥

نظام التعويض عن الرواحل لسنة ١٩٧٥

صادر بمقتضى المادة (١١٤) من الدستور



- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام التعويض عن الرواحل لسنة ١٩٧٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تعني الكليات التالية لغاية تطبيق هذا النظام المعاني المخصصة لها مالم تدل القرينة على خلاف ذلك .
الرواحل : الخيل او الجمال ذكورا او اناثا
بسبب الوظيفة : وتشمل الحالات التالية :
أ - الموت من امراض سارية تشهد به دائرة البيطرة مالم يثبت اضرار او تقصير صاحب الراحلة ؛
ب - الموت من امراض عادية ، او الفقدان ، مالم يثبت اضرار او تقصير صاحب الراحلة ؛
ج - الاضرار بسبب كسر او ضعف اي عضو في الراحلة ، ناشيء من العمل الرسمي ويثبت بشهادة من دائرة البيطرة .
- المادة ٣ - تسري مواد هذا النظام على افراد الامن العام والموظفين المدنيين ممن يسمح لهم باقتناء رواحل .
- المادة ٤ - تشكل لجنة فرعية مدنية في مركز كل محافظة في المملكة وتكون مؤلفة من :
مساعد المحافظ رئيسا
والطبيب البيطري او من ينوبه ومدير المال اعضاء
وتشكل لجنة فرعية في مركز الواو او القضاء مؤلفة من المتصرف او مدير القضاء رئيسا ومن الخاسب ومأمور البيطرة اعضاء للتعويض في رواحل الموظفين المدنيين .
- المادة ٥ - تشكل لجنة فرعية في مركز كل محافظة او لواء او قضاء من ضابط من الامن العام ومن الطبيب البيطري او مأمور البيطرة ومن ضابط صف خبير ، وتكون مهمتها النظر في قضايا رواحل افراد الامن العام .
- المادة ٦ - تشكل في عمان لجنة مركزية مدنية للنظر في قضايا رواحل الموظفين المدنيين وتؤلف برئاسة موظف اداري يمينه وزير الداخلية وعضو يمينه وزير المالية ومن مساعده مدير البيطرة .

هكذا من الأهل

المادة ٧ - تشكل لجنة مركزية بمديرية الامن العام برئاسة نائب مدير الامن العام ومساعد مدير البيطرة والمستشار العدلي للامن لتتفر في قضايا رواصل افراد الامن العام .

المادة ٨ - تكون مهمة اللجان الفرعية المدنية والخاصة النظر في : -

١ - فحص الرواصل التي تسمح هذه اللجان باقتنائها ، وتسجيل اعمارها واصنافها وحالاتها الصحية وقيمتها .
ب - تقدير التعويض الواجب منحه من اجل الرواصل النافقة وارسل نسخة من تقرير التعويض الى كل من وزارة المالية ودارة البيطرة ودارة الموظف صاحب الراحة .

المادة ٩ - تنحصر مهمة اللجان المركزية في : -

أ - التدقيق في قرارات اللجان الفرعية المتعلقة بمنح او عدم منح التعويض لاصحاب الرواصل والتصديق على تلك القرارات ، او تعديلها او رفضها .
ب - التدقيق في قرارات اللجان الفرعية المتعلقة بسباح اقتناء الرواصل والتصديق عليها او رفضها او تعديلها .

المادة ١٠ - لا يجوز اقتناء أو تسجيل اي راحلة اذا كان عمرها اقل من اربع سنوات واكثر من ثماني سنوات ، وكل كسر يزيد على ستة شهور يعتبر سنة كاملة كما لا يجوز ان يكون عاوها اقل من ١٤٥ سم شريطة ان تكون خالية من الامراض وصالحة للخدمة .

المادة ١١ - يمنح التعويض للموظفين المدنيين وضباط وافراد الامن العام عن رواصلهم التي تنفق او تتلف او تباع باعتبارها غير صالحة للعمل بالقدر الذي يتلائم واحكام هذا النظام ، على النحو التالي : -

- أ - ١٠٠ دينار عن كل راس من الخيل يقتنيه موظف مدني .
- ب - ١١٠ دينار عن كل راس من الخيل يقتنيه ضباط وافراد الامن العام .
- ج - ١١٠ دينار عن كل راس من الجبال التي يقتنيها موظف مدني .
- د - ١٢٠ دينار عن كل راس من الجبال التي يقتنيها ضباط وافراد الامن العام .

المادة ١٢ - يمنح التعويض لاصحاب الرواصل عند توفر احدى الحالات التالية : -

- أ - اذا كانت الراحة مسجلة بمقتضى احكام هذا النظام او اية أنظمة ملغاه بمقتضاه .
 - ب - اذا كان موت الراحة بسبب امراض عادية او فقدان ، الا اذا ثبت اهلاك او تقصير صاحب الراحة .
 - ج - اذا تم الاتلاف او البيع لراحة غير صالحة للعمل بسبب كسر عضو او ضعف شديد نشأ عن الوظيفة ،
- المادة ١٣ - تراعي اللجان الفرعية في طلبات التعويض الحد الاعلى المعلن في المادة (١١) فتخفض الثمن بمعدل اربعة دنانير عن كل راس من الخيل او الجبال التي يقتنيها الموظفون المدنيون ، وبمعدل خمسة دنانير عن تلك التي يقتنيها ضباط وافراد الامن العام عن كل سنة اوجز منها بعد بلوغ الراحة السنة الثامنة من عمرها .

المادة ١٤ - أ - ترفع قرارات اللجنة الفرعية المدنية الى اللجنة المركزية بعمان التي ترفعها بدورها بعد اعطائها لقرار بشأنها الى وزير المالية للتصديق عليها او اعادتها الى تلك اللجنة في حالة عدم المصادقة عليها .
ب - ترفع قرارات اللجنة الخاصة برواصل ضباط وافراد الامن العام الى اللجنة المركزية بمديرية الامن العام التي ترفعها بدورها بعد اعطائها لقرار بشأنها الى وزير الداخلية للتصديق عليها او اعادتها الى تلك اللجان في حالة عدم المصادقة عليها .

بلاذ ١٥ - يجري بيع الرواصل بمقتضى هذا النظام بواسطة دلال البلدية وحسب الطريقة المعتادة مالم يأمر وزير المالية بخلاف ذلك على ان يحسم الثمن من قيمة التعويض المعطى .

المادة ١٦ - يلغى نظام التعويض على الرواصل رقم (١) لسنة ١٩٤٩ وجميع التعليمات الاخرى المتعلقة بالتعويض عن الرواصل .

اختصار لاسماء

١٩٧٥/٢/١٨

وزير الثروة والتعليم فوقان الهنداوي	وزير الثقافة والاصلاح صلاح أبو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء وزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير الشؤون علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سامي أيوب
وزير الداخلية	وزير الاشغال العمامة محمود الحوامدة	وزير دولة الشؤون الخارجية	وزير الوقايف والشؤون المقتضات الاسلانية
وزير الاقتصاد الوطني رجائي المعشر	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية محمد غضوب الزين	وزير الصحة	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء راكان عناد الجبازي

هكذا من الأدجل

نص المرسوم رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٢/١٦
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام معدل لنظام العلاوات الفنية وعلاوات الاختصاص للمهندسين

نظام رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٥
صادر بالاستناد الى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (النظام المعدل لنظام العلاوات الفنية وعلاوات الاختصاص للمهندسين لسنة ١٩٧٥) ويقرأ مع النظام رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ ١٩٧٥/٣/١.

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٣) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٣ - أ - لرئيس الدائرة ان يمنح للمهندس علاوة فنية بالنسب للمبينة في ادائه كحد اعل ٥
١ - ٧٠٪ من الراتب الاساسي خلال السنتين الاول والثانية .
٢ - ١٠٠٪ من الراتب الاساسي بعد السنة الثانية .

١٩٧٥/٢/١٦

أحمد بن محمد

وزير الرئيسة والتعليم	وزير الثقافة والاعلام	وزير الانشاء والتعمير	وزير الزراعة والري	وزير الداخلية
عبدالحاميد حسن	صلاح ابو زيد	صبيح امين هرو	زيد الرفاعي	زيد الرفاعي
وزير المواصلات	وزير السياحة والآثار	وزير المالية	وزير الاجتاهات والمعمل	وزير الصحة
احمد الشويكي	غالب بركات	سالم مساعده	سامي ايوب	عبدالحاميد
وزير الاعمال العامة	وزير الدولة	وزير الاعمال العامة	وزير الزراعة	وزير الزراعة
محمد الحوامده	لشؤون الخارجية	عبد العزيز الخطيب	مروان الحمود	مروان الحمود
وزير الداخلية للشؤون	وزير الصحة	وزير الاجتاهات والمعمل	وزير الزراعة	وزير الزراعة
محمد عضوب الرين	عزاد مسعود القفاهي	لاجي حسين الطراونه	راكان عناد الجازي	راكان عناد الجازي

نص المرسوم رقم ٣١ لسنة ١٩٧٥

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٣
أمر بما يلي :-

١ - وضع النظام التالي (نظام معدل لنظام السفن لسنة ١٩٧٥) :-

نظام معدل لنظام السفن نظام رقم (٢٥) لسنة ١٩٧٥

صادر بمقتضى المادة (٦) من قانون ميناء العقبة رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام السفن لسنة ١٩٧٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، ويقرأ مع النظام رقم ٥١ لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٢٨) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٢٨ :

أ - كل سفينة تخالف احكام الفقرتين (أ ، ب) من المادة (١٨) من هذا النظام يعاقب قائدها بفرامة لا تقل عن الف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار . اما مخالفة الاحكام الاخرى لهذا النظام فيعاقب مرتكبها بفرامة لا تزيد على مائة دينار ، وذلك بالإضافة الى الحكم بالتعويض عن الاضرار التي تنتج عن المخالفة حسب تقدير السلطة المختصة بإدارة الميناء لذلك التعويض . ومع مراعاة ما ورد في الفقرة (ب) من هذه المادة تمنع السفينة من مغادرة الميناء الى حين صدور القرار القطعي بشأن المخالفة ودفع الغرامة والتعويض المحكوم بها .

ب - للمحكمة التي تنظر في اية مخالفة من المخالفات التي ارتكبت ضد احكام هذا النظام وفي اية مرحلة من مراحل المحاكمة . ان تسمح للسفينة بمغادرة الميناء اذا اودع قائدها لدى المحكمة مبلغا يعادل الحد الاعلى للغرامة التي يمكن الحكم بها على المخالفة التي اتهم بارتكابها مضافا اليه مبلغ التعويض السلي تطالب به السلطة المختصة بإدارة الميناء ، وللمحكمة ان توافق على ان يقدم قائد السفينة كفالة بتكليف بالبلغين المشار اليها بدلا من دفعها نقدا ، وذلك بالشروط التي تراها المحكمة مناسبة .

ج - تستوفي الغرامة والتعويض المحكوم بها من المبلغين المودعين لدى المحكمة او من قيمة الكفالة البنكية المقدمة لها . وترد اية زيادة تقديده للمحكوم عليه .

هكذا من الأهل

٢ - اعتبار الانظمة الثلاثة التالية صادرة بالاستناد الى المادة (٦) من قانون ميناء العقبة رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ بدلا من قانون ميناء العقبة لسنة ١٩٥٢ كما وردت فيها :-

١ - نظام الكوارث البحرية رقم (٥٠) لسنة ١٩٦١ .

٢ - نظام السفن رقم ٥١ لسنة ١٩٦١ .

٣ - نظام البحث عن الاشياء الساقطة في البحر رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ .

١٩٧٥/٢/٢٣

أحمد بن حسن

وزير التربية والتعليم دولان الهنداوي	وزير الثقل خالد الحاج حسن	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
--	---------------------------------	--	---	---

وزير التموين علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سام مساعده	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ...
---------------------------------	-----------------------------------	---------------------------------------	-------------------------------	---

وزير الداخلية العامة ...	وزير الاشغال العامة صادق الشرع	وزير دولة للشؤون الخارجية عبد العزيز الحياط	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية مروان الحمود	وزير الزراعة ...
--------------------------------	--------------------------------------	---	---	------------------------

وزير الاقتصاد الوطني رجائي المعشر	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة ...	وزير المعدل راجي حسين الطراونه	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء راكان عناد الجازي
---	---	----------------------	--------------------------------------	--

نحن الحسين بن حسن الملكة للاذاعة

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٣ .

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٥

نظام علاوات موظفي الاذاعة

صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام علاوات موظفي الاذاعة لسنة ١٩٧٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - لوزير الاعلام بتسليم من مدير عام الاذاعة ان يقرر تخصيص علاوة لأي موظف من موظفي الاذاعة الذين المصنفين او غير المصنفين لا تتجاوز نسبة ٣٠٪ (ثلاثين بالمائة) من راتبه الاساسي .

المادة ٣ - لوزير الاعلام بتسليم من مدير عام الاذاعة ان يعيد النظر بين حين وآخر في منح هذه العلاوة لأي موظف في ضوء كفاءته وانتاجه .

المادة ٤ - يلغى نظام علاوات موظفي الاذاعة المصنفين رقم (٥٦) لسنة ١٩٦٣ وما طرأ عليه من تعديلات .

أحمد بن حسن

١٩٧٥/٢/٢٣

وزير التربية والتعليم دولان الهنداوي	وزير الثقل خالد الحاج حسن	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
--	---------------------------------	--	---	---

وزير التموين علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سام مساعده	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ...
---------------------------------	-----------------------------------	---------------------------------------	-------------------------------	---

وزير الداخلية العامة ...	وزير الاشغال العامة صادق الشرع	وزير دولة للشؤون الخارجية عبد العزيز الحياط	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية مروان الحمود	وزير الزراعة ...
--------------------------------	--------------------------------------	---	---	------------------------

وزير الاقتصاد الوطني رجائي المعشر	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة ...	وزير المعدل راجي حسين الطراونه	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء راكان عناد الجازي
---	---	----------------------	--------------------------------------	--

هكذا من الأهل

قرار رقم (١) لسنة ١٩٧٥

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابة المؤرخ ١٩٧٤/١١/١٧ رقم ت / ١٤٦٩٩ / ٣ / ٣٦ اجتماع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير الفقرة (هـ) للمادة ١٢ من قانون التقاعد العسكري رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٩ بموجب القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ وبيان ما يلي :-

- ١ - ما هو المقصود بعبارة (للميل الوحيد لوالده) الواردة في هذه الفقرة هل تعني ان لا يكون للأب ولد غير ولده المتوفي ام انها تعني ان الولد المتوفي هو الذي كان حال حياته يتولى اعالة ابيه رغم وجود اولاد آخرين ؟
- ٢ - هل فرض ان للأب اولاد آخرين غير المتوفي وكان من بينهم من هو قادر على اعالة ابيه هل يقطع راتب تقاعد الأب الذي خصص له بمقتضى المادة ١٢ المطلوب تفسيرها ؟

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/١١/١٨ وتفق النصوص القانونية يتبين ان المادة ١٢ من قانون التقاعد العسكري حسب عدلت بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ تنص على ما يلي :-
يعتبر الاشخاص الآتي ذكرهم افراد عائلة الضابط او الفرد المتوفي الذين لهم الحق في راتب التقاعد او المكافأة او التعويض بموجب احكام هذا القانون :-

- أ - الزوجة او الزوجات .
 - ب - البنون الذين لم يكملوا السابعة عشرة من عمرهم والمطلون المحتاجون منهم مهيا كان عمرهم .
 - ج - البنات العازبات او الارامل او المطلقات .
 - د - الام الارملة او المطلقة .
 - هـ - الاب شرطه ان يكون المتوفي اعزبا والميل الوحيد لوالده .
- ويستفاد من هذا النص ان واضع القانون اعتبر الأب من افراد عائلة الضابط او الفرد السليم لهم الحق في راتب التقاعد او المكافأة او التعويض اذا توفر فيه شرطان :-
- الاول - ان يكون ولده المتوفي اعزبا .
 - الثاني - ان يكون ولده المتوفي هو الميل الوحيد له .
- وحيث ان قانون التقاعد العسكري لم يورد تعريف لعبارة (الميل الوحيد) فانه ينبغي اعطاؤها المعنى المقسود لها شرعا .
- وحيث ان الاحكام الشرعية الباحثة عن اعانة الاب للمسر والاتفاق عليه تعبر الاتفاق عن الاب واجبا على اولاده الواسرين .
- فان ما يترتب على ذلك ان عبارة (الميل الوحيد) المشار اليها انما تعني ان لا يكون للأب بعد وفاة ولده الضابط او الفرد ولد مكلف شرعا باعالة والاتفاق عليه وهذا يتحقق عند توفر احدى الحالتين التاليتين :-
- الاولى - ان لا يكون للأب اي ولد خلافت ابنته للمتوفي .
 - الثانية - ان يكون للأب ولد آخر واكثر ولكن لا يتوجب على اي منهم شرعا الاتفاق عليه واعالته بسبب اعسارهم ؛

فاذا ما توفرت بحق الاب احدى هاتين الحالتين فانه يعتبر حيثل من افراد عائلته ولده الضابط او الفرد المتوفي بالمعنى المقصود في الفقرة (هـ) المطلوب تفسيرها على اساس ان هذا الولد كان هو الميل الوحيد له .

هذا فيما يتعلق بالنقطة الاولى . اما فيما يتعلق بالنقطة الثانية فيا ان حق الأب في تقاضي راتب التقاعد الذي خصص له بمقتضى الفقرة (هـ) من المادة ١٢ اصبح بعد التخصيص حقا مكتسبا فلا يجوز قطع الراتب عنه لأي سبب ما لم يكن هنالك نص صريح يوجب ذلك .

وحيث لا يوجد نص في القانون يوجب قطع راتب الأب المخصص له بمقتضى المادة ١٢ عندما يصبح اولاده قادرين على اعالته وانما قطع الراتب عن اي فرد من افراد العائلة هو وجوبي في حالات اخرى وردت في القانون على سبيل الحصر .

فان ما ينبغي على ذلك عدم جواز قطع راتبه في مثل هذه الحالة .

هذا ما تقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٩

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة المالية	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني	بتفسير القوانين
لرئاسة الوزراء		للمحكمة التمييز	الرئيس الاول	لمحكمة التمييز
صبيح الحسن	شكري المهندي	فواز الروسان	بشير العريفي	موسى الساكت

هكذا من المجهول

قرار رقم (٢) لسنة ١٩٧٥

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧٤/١٢/٤ رقم ق ١٥٤٧٣/٣/٧/ اجتماع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة ١٦ من نظام صندوق الادخار لضباط القوات المسلحة الاردنية لغايات الاسكان رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٩ وبيان ما يلي :-

- ١ - هل يحق للمشارك في صندوق اسكان القوات المسلحة الاردنية ان يطلب تخصيص مسكن له من المساكن التي يقيمها الصندوق للضباط اذا كان للشرك قد استفاد من اي مشروع سكني آخر ؟
 - ٢ - هل يحق للمشارك الذي منح قرضا من الصندوق للذكور لغاية انشاء مسكن له ان يستفيد ايضا من المشاريع السكنية التي يقيمها الصندوق او العكس ؟
 - ٣ - اذا كان المشترك وزوجته من الضباط واستفاد احدهما من الصندوق بأن منح قرضا لغاية انشاء مسكن له او ايقاع مسكنا من المساكن التي اقامها الصندوق للضباط ، هل يحق للزوج الآخر ان يستفيد من الصندوق لغايات السكن ؟
 - ٤ - هل ان الاقتراض من بنك الاسكان يدخل في مفهوم المشروع السكني المنصوص عليه في المادة ١٦/ المطلوب تفسيرها ؟
 - ٥ - هل ان عبارة (من اي مشروع سكني آخر) الواردة في هذه المادة تنصرف الى المشاريع السكنية التي يقوم بها صندوق الادخار لضباط القوات المسلحة ام لا ؟
- وبعد الاطلاع على كتاب وزير الدفاع الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/١١/٣٠ وتديق المنصوص القانوني تبين :
- ١ - ان المادة ١٦ من نظام صندوق الادخار حسبا عدلت بالنظام رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ تنص على ما يلي (لا تمنع القروض لمن سبق له او لزوجته او احد فروع القاصرين ان استفاد من اي مشروع سكني آخر) :
 - ٢ - ان المادة الثانية من النظام المذكور قد نصت على ان صندوق الادخار لضباط القوات المسلحة الاردنية هو لغايات الاسكان
 - ٣ - ان الفقرة (ب) من المادة الثالثة منه تنص على ان اقراض ما يحتاج اليه الضباط من الصندوق هو لغايات الاسكان
 - ٤ - ان المادة ١٥ منه تنص على انه لا يجوز الاقتراض الا لغايات انشاء السكن
 - ٥ - ان المادة ٢٨ (أ) منه تنص على ان المساكن التي يشتريها او يقيمها الصندوق تباع للضباط فقط . ومن هذه المنصوص يستفاد ان واضع النظام قد رسم فيه المبادئ الرئيسية التالية : -
 - أ - ان الغاية التي انشئ من اجلها صندوق الادخار هي اسكان الضباط .
 - ب - لا يجوز اقراض اي مبلغ من الصندوق الا لغاية بناء مساكن للضباط .
 - ج - ان انشاء المساكن للضباط يقتضى احكام هذا النظام يتم باحدى الطريقتين التاليتين :
 - ١ - منحهم قروضا من الصندوق .
 - ٢ - بيعهم مساكن من التي يشتريها او يقيمها الصندوق .

د - ان قروض الصندوق لا تمنع لمن سبق له او لزوجته او احد فروع القاصرين ان استفاد من اي مشروع سكني آخر .

وعلى ضوء هذه المبادئ نجد فيما يتعلق بالنقطة الاولى المطلوب ايضاحها ان المشترك في صندوق اسكان الضباط الذي استفاد من اي مشروع سكني آخر لا يمكن له ان يطلب تخصيص سكن له من المساكن التي يشتريها او يقيمها الصندوق .

اما عن النقطة الثانية فيما ان الغاية من وضع النظام المطلوب تفسيره هي توفير سكن للضباط ، فان مسا بني على ذلك ان المشترك في الصندوق الذي منح قرضا لغاية انشاء مسكن له لا يمكن الحق في ان يطلب تخصيص سكن له من المساكن التي يشتريها او يقيمها الصندوق .

اما عن النقطة الثالثة فان ما استفاد من نص المادة ١٦ المعدلة من هذا النظام ان الشارع اعبر الزوج وزوجته بكم الشخص الواحد لغايات الاسكان اذ ان عبارة الزوجة في هذه المادة جاءت مطلقة وهي لذلك تجري عن اطلاقها وتشمل الزوجة سواء كانت من الضباط ام لم تكن . ويترب على ذلك انه اذا استفاد احدهما من الصندوق بان منح قرضا لغاية انشاء مسكن او اشترى مسكنا من المساكن المائدة للصندوق فلا يجوز للزوج الآخر ان يستفيد من الصندوق بالحصول على قرض او سكن آخر .

اما عن النقطة الرابعة فن الرجوع الى قانون بنك الاسكان رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ يتبين ان هذا البنك انما يهدف الى دعم الحركة العمرانية السكنية وان القروض التي تمنحها هي للاقراض السكنية . ولهذا فان الضابط الذي يقترض من هذا البنك من اجل انشاء مسكن له يعتبر انه استفاد من مشروع سكني آخر بالمعنى المقصود من عبارة (اي مشروع سكني آخر) الواردة في المادة ١٦ المطلوب تفسيرها .

اما فيما يتعلق بالنقطة الخامسة والاعيرة فيما ان عبارة (من اي مشروع سكني آخر) المشار اليها انفا قد جاءت بصيغة الاطلاق فهي تجري على اطلاقها بحيث تشمل اي مشروع سكني بما في ذلك المشاريع السكنية التي يقوم بها صندوق الادخار لضباط القوات المسلحة .

هذا ما تقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ١٩٧٥/٢/١٧

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة الدفاع	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	محكمة التمييز	بتفسير القوانين
رائد حقوقي	ارئاسة الوزراء		الرئيس الاول لمحكمة التمييز	
محمد خريسات	شكري المهدي	سعيد السدوه	فواز الروسان	موسى الساكت

هكذا من المجهول

قرار رقم (٣) لسنة ١٩٧٥

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧٤/٣/١٢ رقم ١٥/١٠٦/٢٣/٢٤٣١ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير احكام قانون النقل على الطرق رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ وقانون وزارة النقل رقم ٤٢ لسنة ١٩٧١ وبيان ما اذا كانت وزارة النقل هي المختصة بترخيص المركبات وتحديد اجور نقل البضائع والاشخاص في المركبات العمومية ام ان السلطات المنصوص عليها في قانون النقل على الطرق هي المختصة بذلك .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير النقل الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢ وكتاب وزير الداخلية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/٣/٤ وتدقيق النصوص القانونية يتبين :

١ - ان المادة ١١ من قانون وزارة النقل رقم ٤٢ لسنة ١٩٧١ تنص على ما يلي (تقوم الوزارة مباشرة او بواسطة الدوائر المعنية بمنح رخص ممارسة العمل في النقل البري الداخلي والخارجي والنقل البحري والنقل الجوي للأفراد والشركات والمؤسسات والوكالات) .

٢ - ان المادة ١٢ من نفس القانون تنص على ما يلي (تتولى الوزارة تحديد اجور وتعريفات نقل البضائع والاشخاص مختلف وسائل النقل) .

٣ - ان المادة ١١٧ من قانون النقل على الطرق تنص على ما يلي (على كل صاحب مركبة له اقامة فعلية في المملكة الأردنية الهاشمية ان يحصل على رخصة سير قبل ان يسير بمركبته على الطرق العامة والمحمول على هذه الرخصة يقدم صاحب المركبة الى سلطة الترخيص في اللواء الواقع فيه محل عمله طلبا . . . الخ) .

٤ - ان المادة ١١٨ منه تنص (بعد تقديم الوثائق والبحوث عنها في المادة السابقة تسجل المركبة في السجل المخصص لتسجيلها على حسب نوعها وكيفية استعمالها ويعطى لها رقم خاص وينضم لها رخصة سير تسلم الى صاحبها وذلك بعد استيفاء الرسوم المعنية) .

٥ - ان الفقرة (٢٧) من المادة الثانية منه قد نصت على ان (سلطة الترخيص) تعني وزير الداخلية او من ينوبه .

٦ - ان المادة ١٨٩ منه تنص على ان تعيين تعريفات اجور السفر والنقل في المركبات العمومية على الطرق هو من صلاحية لجنة السير المركزية بموافقة وزير الداخلية .

ومن ذلك يتبين فيما يتعلق بترخيص المركبات ان وزارة النقل غير مختصة بهذا الأمر وانما الجهة المختصة بذلك هي السلطات المنصوص عليها في قانون النقل على الطرق .

اما ما ورد في المادة ١١ من قانون وزارة النقل من ان هذه الوزارة تقوم مباشرة او بواسطة الدوائر المعنية بمنح رخص ممارسة العمل في النقل البري والبحري والجوي فان ذلك لا يتعلق بمنح رخص المركبات او رخص السراويل وانما يتعلق بمنح رخص تاعمل مهنة النقل البري والبحري والجوي وهي رخص تماثل رخص المهن لحلات النقل البري والبحري والجوي التي تعمل بموجب قانون رخص المهن رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ والبتد ٤٥٦٠ من جدول رسوم رخص المهن رقم (١١) الملحق بهذا القانون . وقد اجازت المادة ١١ من قانون وزارة النقل المشار

اليه منح هذه الرخص اما من قبل وزارة النقل مباشرة او اناطة ذلك بالدوائر المعنية وهي في هذه الحالة البلديات او من يفوضه رئيس البلدية بذلك عملا بقانون رخص المهن المشار اليه والمادة ١١ من قانون وزارة النقل .

اما فيما يتعلق بتحديد اجور نقل البضائع والاشخاص في المركبات العمومية فانه وان كان قانون النقل على الطرق قد اناط هذه الصلاحية بلجنة السير المركزية بموافقة وزير الداخلية عملا بالمادة ١٨٩ (٣) من هذا القانون لا ان قانون وزارة النقل رقم ٤٢ لسنة ١٩٧١ الذي صدر واصبح نافذ المفعول بعد قانون النقل على الطرق قد نقل هذه الصلاحية الى وزارة النقل عملا بالمادة ١٢ التي نصت على ان وزارة النقل هي التي تتولى تحديد اجور وتعريفات نقل البضائع والاشخاص مختلف وسائل النقل .

وبحيث ان المادة ٢٠ من نفس القانون قد نصت على الغاء احكام اي تشريع آخر الى المدى الذي تتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

فان ما ينبغي على ذلك ان صلاحية تحديد الاجور المشار اليها اصبحت عائدة لوزارة النقل .

هذا ما تقرره في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

صدر بتاريخ ١٩٧٥/٢/١٧

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة الداخلية	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
مساعد وكيل وزارة الداخلية للشؤون القانونية	لرئاسة الوزراء			الرئيس الاول لمحكمة التمييز
سالم الكسواني	شكري المهدي	صلاح ارشيدات	فواز الروسان	موسى الساكت

هكذا من المأمور

قرار رقم ٤ لسنة ١٩٧٥

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٧٤/١١/١٩ رقم ن س/٧/٦/١٤٧٠ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير الفقرة (ب) من المادة ٣٣ من نظام السلك الدبلوماسي رقم ١٤ لسنة ١٩٧٤ وبيان ما اذا كان القائم بالأعمال أو أي موظف دبلوماسي آخر يتولى أعمال رئيس البعثة الدبلوماسية مؤقتا في حال غيابه يستحق العلاوة المقررة في هذه الفقرة لرئيس البعثة أم ان هذه العلاوة لا تصرف الا لرئيس البعثة الاصيل ؟ وبعد الاطلاع على كتاب وزير الخارجية للوجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/١١/١٧ وتديق التصوص القانونية يبين :

١ - ان الفقرة (ب) من المادة ٣٣ المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي تصرف لموظفي السلك الدبلوماسي علاوة شهرية وفق الترتيب التالي:

بلدان الفئة الاولى	بلدان الفئة الثانية	بلدان الفئة الثالثة
دينار	دينار	دينار
٣٧٥	٣٥٠	٣٢٥
٢٧٥	٢٥٠	٢٢٥
٢٥٠	٢٢٥	٢٠٠
٢٢٥	٢٠٠	١٧٥
٢٠٠	١٧٥	١٥٠

٢ - ان المادة ١٩ من هذا النظام تنص على ما يلي : (يجوز السماح للسفير بالقدوم الى المملكة مرة كل ثلاث سنوات لمدة شهر يتقاضى خلاله كامل راتبه وعلاواته وتتضمن الوزارة اجور سفره وسفر حالته على ان يقضي السفير هذه الفترة داخل المملكة ولا تأثر بها حقوقه في الاجازة العادية .

٣ - ان المادة ٢٤ منه تنص على ما يلي (في حالة استدعاء السفير او أي من موظفي السلك الدبلوماسي لأي سبب غير النقل او الاستشارة تصرف له نفقات نقله ونقل عائلته وكامل راتبه وعلاواته التي كان يتقاضاها في ذلك البلد من الشهرين الاولين ويصرف له نصف علاواته عن الشهر الثالث وربعها عن الرابع وتقطع بعد ذلك) .

ويستفاد من هذه التصوص ان واضع النظام قد رتب العلاوة المتصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة ٣٣ المشار اليها لموظف السلك الدبلوماسي الاصيل نفسه وانه اوجب صرف هذه العلاوة له في حالة غيابه كما هو واضح من نص هذه الفقرة والمادتين ١٩ و ٢٤ المشار اليهما آنفا ، ولم يرد في النظام أي نص يميز صرف علاوة رئيس البعثة او أي جزء منها للقائم بالأعمال او أي موظف من موظفي السلك الدبلوماسي اذا تولى اعمال الرئيس في حالة غيابه يمكن ما كان مقررا في النظام السابق رقم ٣٣ لسنة ١٩٧١ حيث نصت المادة ٢٢ منه على وجوب صرف ريع العلاوات التي يتقاضاها السفير للقائم بالأعمال اذا تولى اعمال السفير مؤقتا في حال غيابه . (انظر قرار الديوان الخاص بتفسير القوانين رقم ٣١ لسنة ٧٣ تاريخ ١٩٧٣/١١/١٩ المنشور في العدد ٢٤٦٧ من الجريدة الرسمية الذي فسر فيه حكم للمادة ٢٢ المشار اليها) .

د - ان قروض الصندوق لا تمنح لمن سبق له او لزوجته او أحد فروع القاصرين ان استفاد من أي مشروع سكني آخر .

وعلى ضوء هذه المبادئ نجد فيما يتعلق بالنقطة الاولى المطلوب ايضاها ان المشترك في صندوق اسكان الضباط الذي استفاد من أي مشروع سكني آخر لا يحق له ان يطلب تخصيص سكن له من المساكن التي يشتريها او يقيمها الصندوق .

اما عن النقطة الثانية فيما ان الغاية من وضع النظام المطلوب تفسيره هي توفير سكن للضباط فان ما ينبغي على ذلك المشترك في الصندوق الذي منح قرضا لغاية انشاء مسكن له لا يملك الحق في ان يطلب تخصيص سكن له من المساكن التي يشتريها او يقيمها الصندوق .

اما عن النقطة الثالثة فان ما يستفاد من نص المادة ١٦ الملحة من هذا النظام ان الشارع اعبر الزوج وزوجته بحكم الشخص الواحد لغايات الاسكان اذا ان عبارة الزوجة في هذه المادة جاءت مطلقة وهي لذلك تجري عن اطلاقها وتشمل الزوجة سواء اكانت من الضباط ام لم تكن . ويترتب على ذلك انه اذا استفاد احدهما من الصندوق بان منح قرضا لغاية انشاء سكن او اشترى سكنا من المساكن المائدة للصندوق فلا يجوز للزوج الآخر ان يستفيد من الصندوق بالحصول على قرض او سكن آخر .

اما عن النقطة الرابعة فن الرجوع الى قانون بنك الاسكان رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ يبين ان هذا البنك انما يهدف الى دعم الحركة العمرانية السكنية وان القروض التي تمنحها هي للاغراض السكنية . ولهذا فان الضابط الذي يفرض من هذا البنك من اجل انشاء سكن له يعتبر انه استفاد من مشروع سكني آخر بالمعنى المقصود من عبارة (أي مشروع سكني آخر) الواردة في المادة ١٦ للمطلوب تفسيرها .

اما فيما يتعلق بالنقطة الخامسة والاعيرة فيما ان عبارة (من أي مشروع سكني آخر) المشار اليها انفا قد جاءت بميزة الاطلاق فهي تجري على اطلاقها بحيث تشمل أي مشروع سكني بما في ذلك المشاريع السكنية التي يقوم بها مشرق الادخار لضباط القوات المسلحة .

هذا ما تقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ١٩٧٥/٢/١٧

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
عرب وزارة الدفاع	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بفسير القوانين
رالد حقوقي	لرئاسة الوزراء			الرئيس الاول لمحكمة التمييز
محمد خريسات	شكري المهدي	سعيد السلهه	فواز الروسان	موسى الساكت

هكذا من المأهول

قرار رقم (٣) لسنة ١٩٧٥

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧٤/٣/١٢ رقم ١٥٣/١٠٦/٢٣/٢٤٣١ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير أحكام قانون النقل على الطرق رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ وقانون وزارة النقل رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ وبيان ما اذا كانت وزارة النقل هي المختصة بترخيص المركبات وتحديد اجور نقل البضائع والأشخاص في المركبات العمومية ام ان السلطات المنصوص عليها في قانون النقل على الطرق هي المختصة بذلك .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير النقل الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢ وكتاب وزير الداخلية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/٣/٤ وتديق النصوص القانونية يتبين :

- ١ - ان المادة / ١١ من قانون وزارة النقل رقم ٤٢ لسنة ١٩٧١ تنص على ما يلي (تقوم الوزارة مباشرة او بواسطة الدوائر المعنية بمنح رخص ممارسة العمل في النقل البري الداخلي والخارجي والنقل البحري والنقل الجوي للأفراد والشركات والمؤسسات والوكالات) .
 - ٢ - ان المادة / ١٢ من نفس القانون تنص على ما يلي (تتولى الوزارة تحديد اجور وتعريفات نقل البضائع والأشخاص مختلف وسائل النقل) .
 - ٣ - ان المادة / ١١٧ من قانون النقل على الطرق تنص على ما يلي (على كل صاحب مركبة له اقامة فعلية في المملكة الاردنية المعنية ان يحصل على رخصة سير قبل ان يسير بمركبته على الطرق العامة وللحصول على هذه الرخصة يقدم صاحب المركبة الى سلطة الترخيص في الاء الواقع فيه عمل عمله طلبا . . . الخ) .
 - ٤ - ان المادة / ١١٨ منه تنص (بعد تقديم الوثائق المبحوث عنها في المادة السابقة تسجل المركبة في السجل الفصص لتسجيلها على حسب نوعها وكيفية استعمالها ويعطى لها رقم خاص وينضم لها رخصة سير تسل الى صاحبها وذلك بعد استيفاء الرسوم المعنية) .
 - ٥ - ان الفقرة (٢٧) من المادة الثانية منه قد نصت على ان (سلطة الترخيص) تعني وزير الداخلية او من ينيه .
 - ٦ - ان المادة / ١٨٩ منه تنص على ان تعيين تعريفات اجور السفر والنقل في المركبات العمومية على الطرق هو من صلاحية لجنة السير المركزية بموافقة وزير الداخلية .
- ومن ذلك يتبين فيما يتعلق بترخيص المركبات ان وزارة النقل غير مختصة بهذا الأمر وانما الجهة المختصة بذلك هي السلطات المنصوص عليها في قانون النقل على الطرق .

اما ما ورد في المادة / ١١ من قانون وزارة النقل من ان هذه الوزارة تقوم مباشرة او بواسطة الدوائر المعنية بمنح رخص ممارسة العمل في النقل البري والبحري والجوي فان ذلك لا يتعلق بمنح رخص المركبات او رخص السواقين وانما يتعلق بمنح رخص تاعلى مهنة النقل البري والبحري والجوي وهي رخص تماثل رخص الذين يخلات النقل البري والبحري والجوي التي تعطى بموجب قانون رخص للون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ والبنود ٤ و٥ و٦ من جدول رسوم رخص للون رقم (١١) الملحق بهذا القانون . وقد اجازت المادة / ١١ من قانون وزارة النقل للشار

اليه منح هذه الرخص اما من قبل وزارة النقل مباشرة او اناطة ذلك بالدوائر المعنية وهي في هذه الحالة البلديات او من يفوضه رئيس البلدية بذلك عملاً بقانون رخص للون المشار اليه بالمادة / ١١ من قانون وزارة النقل .

اما فيما يتعلق بتحديد اجور نقل البضائع والأشخاص في المركبات العمومية فانه وان كان قانون النقل على الطرق قد اناط هذه الصلاحية بلجنة السير المركزية بموافقة وزير الداخلية عملاً بالمادة / ١٨٩ (٣) من هذا القانون لا ان قانون وزارة النقل رقم ٤٢ لسنة ١٩٧١ الذي صدر واصبح نافذ المفعول بعد قانون النقل على الطرق قد نقل هذه الصلاحية الى وزارة النقل عملاً بالمادة / ١٢ التي نصت على ان وزارة النقل هي التي تتولى تحديد اجور وتعريفات نقل البضائع والأشخاص مختلف وسائل النقل .

وبحيث ان المادة / ٢٠ من نفس القانون قد نصت على الغاء احكام اي تشريع آخر الى المدى الذي تتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

فان ما ينبغي على ذلك ان صلاحية تحديد الاجور المشار اليها اصبحت عائدة لوزارة النقل .

هذا ما تقرره في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

صدر بتاريخ ١٩٧٥/٢/١٧

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة الداخلية	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
مساعد وكيل وزارة الداخلية للشؤون القانونية	لرئاسة الوزراء		الرئيس الاول لمحكمة التمييز	
سالم الكسواني	شكري المهدي	صلاح ارشيدات	فواز الروسان	موسى السكاك

هكذا من المأهول

قرار رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩/١١/٩٧٤ رقم ٥٨/٢/٧/١٤٧٠٦ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير الفقرة (ب) من المادة ٣٣ من نظام السلك الدبلوماسي رقم ١٤ لسنة ١٩٧٤ ويان ما اذا كان القائم بالأعمال أو أي موظف دبلوماسي آخر يتولى أعمال رئيس البعثة الدبلوماسية مؤقتا في حال غيابه يستحق العلاوة المقررة في هذه الفقرة لرئيس البعثة أم ان هذه العلاوة لا تصرف الا لرئيس البعثة الاصيل ؟ وبعد الاطلاع على كتاب وزير الخارجية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٧/١١/١٩٧٤ وتدقيق النصوص القانونية يبين :

١ - ان الفقرة (ب) من المادة ٣٣ المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي تصرف لموظفي السلك الدبلوماسي علاوة شهرية وفق الترتيب التالي :

بلدان الفئة الاولى	بلدان الفئة الثانية	بلدان الفئة الثالثة
دينار	دينار	دينار
٣٧٥	٣٥٠	٣٢٥
٢٧٥	٢٥٠	٢٢٥
٢٥٠	٢٢٥	٢٠٠
٢٢٥	٢٠٠	١٧٥
٢٠٠	١٧٥	١٥٠

سفير
قائم بأعمال
وقنصل عام
وزير مفوض
ومستشار
سكرتير اول
وسكرتير ثاني
سكرتير ثالث
وملمحق

٢ - ان المادة ١٩ من هذا النظام تنص على ما يلي : (يجوز السماح للسفير بالقدوم الى المملكة مرة كل ثلاث سنوات لمدة شهر يتقاضى خلاله كامل راتبه وعلاواته وتتحمل الوزارة اجور سفره وسفر عائلته على ان يقضي السفير هذه الفترة داخل المملكة ولا تتأثر بها حقوقه في الاجازة العادية .

٣ - ان المادة ٢٤ منه تنص على ما يلي (في حالة استدعاء السفير او أي من موظفي السلك الدبلوماسي لأي سبب غير النقل او الاستشارة تصرف له نفقات نقله وتقل عائلته وكامل راتبه وعلاواته التي كان يتقاضاها في ذلك البلد من الشهرين الاولين ويصرف له نصف علاواته عن الشهر الثالث وربعها عن الرابع وتقطع بعد ذلك) .

ويستفاد من هذه النصوص ان واضح النظام قد رتب العلاوة للنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة ٣٣ المشار اليها لموظف السلك الدبلوماسي الاصيل نفسه وانه اوجب صرف هذه العلاوة له في حالة غيابه كما هو واضح من نص هذه الفقرة والمادتين ١٩ و ٢٤ المشار اليها آنفا ، ولم يرد في النظام أي نص يميز صرف علاوة رئيس البعثة او أي جزء منها للقائم بالأعمال او أي موظف من موظفي السلك الدبلوماسي اذا تولى اعمال الرئيس في حالة غيابه بعكس ما كان مقررا في النظام السابق رقم ٣٣ لسنة ١٩٧١ حيث نصت المادة ٢٢ منه على وجوب صرف ربع العلاوات التي يتقاضاها السفير للقائم بالأعمال اذا تولى اعمال السفير مؤقتا في حال غيابه . (انظر قرار الديوان الخاص بتفسير القوانين رقم ٣١ لسنة ٧٣ تاريخ ١١/١١/١٩٧٣ المنشور في العدد ٢٤٦٧ من الجريدة الرسمية الذي فسر فيه حكم المادة ٢٢ المشار اليها) .

وحيث ان خلو النظام الحالي من أي نص مماثل لنص المادة ٢٢ من النظام السابق هو دليل على ان نية المشرع اتجهت الى عدم جواز صرف علاوة رئيس البعثة الدبلوماسية للقائم بالأعمال او أي موظف دبلوماسي اذا تولى اعمال رئيس البعثة مؤقتا في حالة غيابه .

وحيث ان الحق المالي لا يمنع الا بالنص .

فان ما يترتب على ذلك ان القائم بالأعمال او الموظف الدبلوماسي الذي يتولى اعمال رئيس البعثة مؤقتا في حال غيابه لا يستحق علاوة رئيس البعثة الاصيل . وقد تقرر مثل هذا المبدأ في قرار الديوان الذي كان اصداؤه بتاريخ ١١/١١/٩٧٢ رقم ٢٢ لسنة ٧٢ المنشور في العدد ٢٣٩٧ من الجريدة الرسمية حيث ورد فيه عدم جواز صرف العلاوة المقررة للموظف الاصيل الى الموظف الذي تآب عنه مؤقتا في حال غيابه اذا لم يرد نص على خلاف ذلك .

هذا ما تقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ١٧/٢/١٩٧٥ :

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	محكمة التمييز	بتفسير القوانين
الخارجية	لرئاسة الوزراء			الرئيس الاول محكمة
الدير المالي				التمييز
احمد الساحوري	شكري المهدي	سعيد الدرة	فواز الروسان	موسى الساكت

هكذا من المأهول